

اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء في شمال أفريقيا

الاجتماع الرابع والثلاثون

أسوان (مصر)

٢٥-٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩

مذكرة

أولاً: السياق

١- المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا هو أحد المكاتب دون الإقليمية الخمسة التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا ويغطي، من خلال مقره في الرباط (المغرب) سبعة بلدان هي: تونس، والجزائر، والسودان، وليبيا، ومصر، والمغرب، وموريتانيا. ويهدف المكتب دون الإقليمي، باستناده إلى البيانات الموثوقة، إلى تعزيز قدرة الدول الأعضاء على صوغ السياسات والبرامج الرامية إلى دعم التنمية الشاملة للجميع وتنفيذها بهدف تحقيق التحول الهيكلي الاجتماعي والاقتصادي في شمال أفريقيا. وفي إطار التوجه الاستراتيجي الجديد للجنة الاقتصادية لأفريقيا، اعتمد المكتب دون الإقليمي مجال اختصاصه بالتركيز على "العمالة والمهارات، والتنمية المستدامة".

٢- وتتكلف اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء في شمال أفريقيا، باعتبارها هيئة المداولات النظامية بتقديم التوجيه الاستراتيجي لعمل المكتب. وتجتمع لجنة الخبراء سنوياً لاستعراض التقرير عن أنشطة المكتب دون الإقليمي والنتائج التي حققها وبرنامج عمله وتوجهاته الاستراتيجية انسجاماً مع الأولويات الإنمائية لبلدان شمال أفريقيا. كما تتيح اجتماعات لجنة الخبراء الحكومية الدولية إطاراً تحليلياً ووسيلة لتبادل المعلومات بين الخبراء رفيعي المستوى من الإدارات الوطنية والباحثين وكذلك ممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني بشأن التطور الذي تشهده الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة دون الإقليمية وذلك بهدف تقديم توصيات بشأن استراتيجيات التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخطة عام ٢٠٦٣ وتعميق التكامل الإقليمي.

٣- ويأتي انعقاد الدورة الرابعة والثلاثين للجنة المقرر عقدها في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ في أسوان، بجمهورية مصر العربية، في سياق عالمي يتسم بتباطؤ النمو العالمي الذي تناقص من ٤ في المائة في عام ٢٠١٧ إلى ٣.٦ في عام ٢٠١٨ وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي التي تتنبأ بأن النمو لن يتجاوز ٣,٣ في المائة في عام ٢٠١٩.^(١) وتحديث التوقعات لعام ٢٠٢٠ عن زيادة طفيفة جداً في النمو قد تصل إلى ٣,٦ في المائة. ومن العوامل التي ساهمت في خلق هذا الوضع استمرار التوترات التجارية بين الولايات المتحدة، والصين، وأوروبا، وتدني النمو في منطقة اليورو الذي لم يتجاوز ١,٣ في عام ٢٠١٩.

(١) الوضع والتوقعات الاقتصادية في العالم ٢٠١٩. تقرير مشترك لإدارة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية، والأونكتاد ولجان الأمم المتحدة الإقليمية الخمس: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، اللجنة الاقتصادية لأوروبا، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

٤ - ومن بين الاقتصادات النامية، يفترض أن تشهد أفريقيا في مجملها تسارعاً في النمو قد يصل إلى ٣,٤ في المائة في عام ٢٠١٩ و ٣,٥ في المائة في عام ٢٠٢٠ مقارنة بـ ٣,٥ في المائة التي سجلتها عام ٢٠١٨. ومع ذلك، لا تزال هناك فروقات كبيرة بين مختلف المناطق دون الإقليمية للقارة. فخلال عام ٢٠١٩، لا تزال منطقة شرق أفريقيا في المقدمة من حيث النمو حيث يتوقع أن يصل ناتجها الإجمالي المحلي إلى ٦,٤ في المائة، تليها شمال أفريقيا بمعدل ٣,٤ في المائة، وغرب أفريقيا بمعدل ٣,٤ في المائة، ثم وسط أفريقيا بمعدل ٦,٥ في المائة، وأخيراً الجنوب الأفريقي بمعدل قدره ١,٢ في المائة.

٥ - وفيما يخص المنطقة الإقليمية لشمال أفريقيا تحديداً، تعاني ثلاثة بلدان فيها من اضطرابات اجتماعية سياسية. فقد أدت الحركات الشعبية غير المسبوقه من حيث النطاق إلى التعجيل برحيل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في الجزائر، والرئيس عمر البشير في السودان، مما أحدث أزمة داخلية في البلدين قد تكون لها تأثيرات سلبية على النمو والاستثمار إذا ما طال أمدها. وأدى احتدام النزاع في ليبيا إلى مزيد من تدهور الوضع المتسم أصلاً بالضعف وانعدام الأمن الذي يعاني منه السكان. ويبقى إيجاد فرص العمالة، ولاسيما للشباب، والحد من أوجه التفاوت هما التحديان الرئيسيان بالنسبة للمنطقة الإقليمية برمتها.

٦ - وقد أفرزت الانتخابات الرئاسية في موريتانيا لعام ٢٠١٩ للمرة الأولى منذ استقلال البلد عام ١٩٦٠ انتقالاً سلمياً للسلطة من الرئيس المنتهية ولايته، السيد محمد ولد عبد العزيز، إلى الرئيس المنتخب في الجولة الأولى السيد محمد ولد الغزواني، حيث حصل على ٥٢,٠١ في المائة من أصوات الناخبين.

٧ - وقد كانت سنة ٢٠١٩ سنة انتخابات كذلك في تونس، غير أن وفاة الرئيس التونسي الباجي قائد السبسي قد أحلت بالجدول الزمني المقرر للانتخابات الرئاسية التي كان مقرراً إجرائها بعد الانتخابات البرلمانية، فتقرر الشروع في الانتخابات الرئاسية قبل أوانها يوم ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، فيما أُجلت الانتخابات البرلمانية إلى يوم ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

٨ - وفيما يخص الخطط الإنمائية الرئيسية، سيشهد عام ٢٠١٩ التدشين الرسمي لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، التي تضم ١.٢ مليار نسمة يزيد ناتجهم المحلي الإجمالي مجتمعين على ٢٥٠٠ مليار من دولارات الولايات المتحدة.

ثانياً: أهداف الاجتماع

٩ - سيكون الموضوع العام للدورة الرابعة والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية هو "منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والعمالة: التأثير الذي سيحدثه تحسين أساليب تيسير التجارة والتكامل الإقليمي على شمال أفريقيا". وذلك في انسجام مع اختصاص المكتب في مجال "العمالة والقدرات والتنمية المستدامة"، وهو موضوع سيجري نقاشه بشكل معمق في إطار دورة خاصة لتحليل الفرص والتحديات التي تواجه المنطقة دون الإقليمية والوقوف على ما ينبغي القيام به من تعديلات للاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في إيجاد فرص العمالة. ويشكل موضوع تيسير التجارة وأثره على العمالة مسألة هامة بالنسبة لشمال أفريقيا، لأنه بالرغم من توفر المنطقة على غالبية العناصر الهيكلية الكفيلة بإيجاد سوق دينامية متكاملة مثل القرب الإقليمي، وتوافر الهياكل الأساسية، والروابط اللغوية والثقافية وغيرها، فإن ضعف مستوى التكامل دون الإقليمي هو السبب في فقدان البلدان لمعدلات في سلم النمو وفي الحد من إيجاد فرص العمالة. وستتيح المناقشة بشأن هذا الموضوع التوصل إلى منهج شامل ومتكامل لاقتراح حلول للتكامل الإقليمي على المديين القصير والطويل لحالة العمالة في المنطقة دون الإقليمية. وسيركز التحليل والمناقشة بشأن شروط تحقيق التكامل الإقليمي على توليد ديناميات اقتصادية جديدة من شأنها تيسير فرص العمالة من خلال تحقيق المزيد من النمو الأكثر استدامة وتوازناً من الناحيتين الاجتماعية والجغرافية.

١٠- هذا وسيعقد اجتماع مخصص للخبراء بالتوازي مع اجتماع اللجنة الحكومية الدولية ليتطرق إلى موضوع له صلة هو "تيسير التجارة في شمال أفريقيا من أجل تحقيق التكامل الإقليمي الاقتصادي: التحديات والفرص والحلول"، حيث سيتيح هذا الاجتماع التعمق أكثر في التفكير لكي يكون دعم سلاسل القيمة الإقليمية وتوسيع التجارة فيما بين بلدان شمال أفريقيا محركاً للنمو الاقتصادي والتنمية الشاملة للجميع.

١١- وفيما يتعلق بالحوافز التجارية القائمة، فإن التجارة بين بلدان المنطقة دون الإقليمية لا تتجاوز نسبة ٥ في المائة من إجمالي النشاط التجاري. وهذه القيود تزيد من تكاليف المعاملات وتؤثر على القدرة التنافسية للشركات على الصعيد دون الإقليمي. هذا وسيؤدي تيسير التجارة بشكل أفضل إلى مزيد من الشفافية والفعالية وكفاءة قدر أكبر من حركة التدفقات التجارية. وسيتيح اجتماع الخبراء تحديد الشروط المسبقة والوسائل الكفيلة بتعزيز التدفقات التجارية وتقديم توصيات محددة وحلول من أجل تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي في شمال أفريقيا.

١٢- وستتيح لجنة الخبراء الحكومية الدولية أيضاً لممثلي البلدان الأعضاء فرصة لمناقشة عدد من التقارير النظامية مثل الموجز الإقليمي الذي يقدم تحليلاً مقارناً للظروف الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة دون الإقليمية، وتبيان أنشطة المكتب، وحالة تنفيذ الخطط الإنمائية الإقليمية والدولية الرئيسية، بالإضافة إلى خطة عمل المكتب والمبادئ التوجيهية الاستراتيجية المعمول بها.

ثالثاً: النتائج المتوقعة

١٣- من المتوقع أن تؤدي هذه الدورة من اجتماعات اللجنة إلى إثراء التقارير التي سيقدمها المكتب دون الإقليمي وقرارها، وكذلك صياغة التوصيات المتعلقة بالسياسات والاستراتيجيات الموجهة لصناع القرار، بغية وضع برامج إنمائية وطنية وتسريع عملية التكامل الإقليمي. وسيلخص التقرير المفصل الصادر عن الاجتماع العروض والمناقشات والاقتراحات المقدمة لإثراء الوثائق وكذلك النتائج والتوصيات الرئيسية.

١٤- وسيُطرح تقرير الاجتماع على مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين باعتباره الهيئة التداولية للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

رابعاً: تنظيم الاجتماع وشكله

١٥- ستكون الدورة الرابعة والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية على شكل جلسات عامة تُعْرَض خلالها التقارير التي أعدها المكتب وتُناقَش فيها كذلك عروض الخبراء البارزين. وستُرسل المسودة النهائية للتقارير إلى البلدان الأعضاء، في موعد لا يتجاوز شهرين بعد انتهاء الجلسة.

خامساً: المشاركة

١٦- المشاركة في اجتماع اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء من شمال أفريقيا مفتوحة أيضاً للممثلين الرفيعي المستوى من الوزارات، والإدارات الحكومية والمؤسسات الوطنية المسؤولة عن التخطيط والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والشؤون المالية، والعمالة، والتجارة والصناعة، والزراعة والبيئة، وممثلي الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى العاملة في شمال أفريقيا، وممثلي منظمات القطاع الخاص والمجتمع المدني، والجامعات ومراكز البحث، ووكالات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الإنمائيين في المنطقة دون الإقليمية.

سادساً: تاريخ الاجتماع ومكان انعقاده

١٧ - سيعقد الاجتماع في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ في أسوان (مصر).

سابعاً: لغات العمل

١٨ - ستكون لغات عمل الاجتماع هي العربية والفرنسية والإنكليزية.

ثامناً: مزيد من المعلومات

١٩ - للاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن تنظيم الدورة:

جهة الاتصال والتنسيق:

■ عمر إسماعيل عبد الرحمن
abdourahman@un.org

إدارة المعارف:

■ سالم الصبار
sebbbar@un.org

الاتصالات:

■ هدى فيلاي أنصاري
filali-ansary@un.org

الوثائق:

■ محمد مصدق
mosseddek.uneca@un.org

الإدارة واللوجستيات:

■ لحسن حماد
hmade@un.org

الأمانة:

■ نعيمة صحراوي
Sahraoui.uneca@un.org

■ فوزية عسو
assouqaddou@un.org

هواتف المكتب: ٢٩ ٧٨ ٥٣٧ ١٣/٥٦ ٧١ ٥٣٧ (٢١٢+)